الجهوية المتقدمة وتكريس المواطنة الترابية: قراءة في الممارسة والتحديات

Advanced Regionalization and the Consolidation of Territorial Citizenship: An Analysis of Practices and Challenges

Mellouki Rachid رشيد ملوكي

أستاذ باحث

مختبر الدراسات القانونية والسياسية

كلية العلوم القانونية والسياسية

Hassan First University of Settat

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى تحليل العلاقة بين الجهوية المتقدمة والمواطنة الترابية، باعتبار الجهوية رهانًا استراتيجيًا يتجاوز الأبعاد الإدارية ليبلغ مستوى إعادة تشكيل علاقة الدولة بالمجال والمواطن، حيث ينطلق من التأصيل النظري للمواطنة الترابية، موضحا تحولها من وضعية قانونية عمودية إلى ممارسة ترابية قائمة على التفاعل الأفقي مع القرار العمومي، بما يجعل المجال الترابي فضاءً للمشاركة والمساءلة. كما تتناول هذه المساهمة آليات تفعيل المواطنة الترابية ضمن ورش الجهوية المتقدمة، عبر توسيع المشاركة في إعداد برامج التنمية الجهوية، وضمان الحق في المعلومة، وإحداث هيئات استشارية للمجتمع المدني والشباب، كما يبرز في نفس الوقت تحديات عدة، كضعف ثقافة المشاركة، واختلال العدالة المجالية، وهيمنة النخب، وهشاشة البنيات الوسيطة، مما يعرقل الانتقال من المواطنة الشكلية إلى المواطنة الفاعلة، ليُختم بكون تكريس المواطنة الترابية يظل رهينًا بإرادة مؤسساتية حقيقية، وتطوير ثقافة مدنية، وآليات ناجعة لحكامة التدبير الجهوي بما يسمح ببناء الثقة وإشراك المواطنين كشركاء فعليين في صياغة القرار الترابي.

الكلمات المفاتيح: الجهوية المتقدمة؛ المواطنة الترابية؛ المقاربة التشاركية؛ القانون التنظيمي رقم 111.14؛ العدالة المجالية؛ برامج التنمية الجهوية.

Abstract:

This article seeks to analyze the relationship between advanced regionalization and territorial citizenship, considering regionalization a strategic undertaking that transcends purely administrative dimensions to reshape the relationship between the state, territory, and citizen. The study begins with a theoretical framing of territorial citizenship, highlighting its evolution from a vertical legal status to a territorial practice grounded in horizontal interaction with public decision-making, thereby transforming the territorial space into a sphere of participation and accountability. The article further explores the mechanisms for activating territorial citizenship within the framework of advanced regionalization,

including expanding participation in the elaboration of regional development programs, guaranteeing the right to information, and establishing consultative bodies for civil society and youth. At the same time, it identifies several challenges, such as weak participatory culture, territorial inequalities, elite dominance, and the fragility of intermediary structures, all of which hinder the transition from a formal to a substantive citizenship. The article concludes that the consolidation of territorial citizenship remains contingent upon genuine institutional will, the development of a civic culture, and the establishment of effective mechanisms of regional governance capable of building trust and engaging citizens as genuine partners in shaping territorial decision-making.

Keywords: Advanced Regionalization; Territorial Citizenship; Participatory Governance; Organic Law No. 111.14; Territorial Equity; Regional Development Programs.

مقدمة

في نطاق تجديد علاقته بالمجال والمواطن، شهد المغرب خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، تُعد الجهوية المتقدمة إحدى أبرز هذه التحولات، لما تحمله من رهانات تتجاوز البعد الإداري والمؤسساتي، لتلامس في العمق أسس المواطنة، ومفاهيم الانتماء والمشاركة.

وضمن هذا السياق، لم يعد يُنظر إلى الجهة فقط كوحدة ترابية، بل كفضاء ديمقراطي للتفاعل بين المواطنين والمؤسسات، ومجال لإعادة إنتاج شروط المواطنة في صيغتها الترابية، بما تحمله من دلالات تتعلق بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والبيئية، فضلًا عن التعبير والمشاركة في تدبير شؤونهم المحلية والجهوية.

غير أن تكريس هذه المواطنة الترابية يظل رهينًا بجملة من الشروط، لا سيما في ظل واقع جهوي مطبوع بعدم التجانس في توزيع الموارد، واختلالات بنيوية في التمثيلية، وصعوبات تهم فعالية السياسات العمومية الترابية، إذ يبرز سؤال المشاركة الفعلية للمواطنين، ليس فقط في اختيار ممثليهم، وإنما أيضًا في التأثير على قرارات التنمية والتخطيط الترابي.

فانطلاقًا من هذا السياق، تطرح هذه المساهمة تساؤلات محورية، من قبيل:

- كيف ساهمت الجهوية المتقدمة في إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمواطن؟
- إلى أي حد يمكن اعتبار المواطنة الترابية نتاجًا لهذا التحول؟
- وما الإكراهات التي تعوق تبلور مواطنة ترابية حقيقية وفعالة؟

لتأطير هذه التساؤلات، نعتمد مقاربة تحليلية مزدوجة، من خلال، أولا، تفكيك الأسس النظرية لمفهوم المواطنة الترابية، وثانيًا عبر تحليل ممارسات الجهوية المتقدمة وتبيان حدودها في تأطير المشاركة المواطِنة والتنمية المتوازنة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمواطنة الترابية في سياق الجهوية المتقدمة

يشكل هذا الإطار مدخلاً أساسياً لاستيعاب التفاعل بين "المواطنة الترابية" و"الجهوية المتقدمة"، باعتبارهما من المفاهيم التي تعكس تحولات عميقة في العلاقة بين الدولة والمجال. فالرهان على الجهوية المتقدمة، كأفق لتحديث بنيات الدولة، لا يكتمل دون ترسيخ مواطنة ذات عمق ترابي، تجعل من المواطن فاعلاً، وليس مجرد متلقٍ للقرارات.

وانطلاقاً من ذلك، يستوجب تحليل هذا المبحث الوقوف عند الإطار النظري لمفهوم المواطنة الترابية (المطلب الأول)، وارتباطها بأشكال تدبير المجال، ثم رصد تمثلاتها داخل التصور المغربي للجهوية المتقدمة، باعتبارها أحد الأوراش الإصلاحية التي تسعى إلى توسيع فضاءات المشاركة والتمكين المجالي للمواطن (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المواطنة الترابية بين التأصيل المفاهيمي والتشكل التاريخي

لا يمكن استجلاء مفهوم المواطنة الترابية بمعزل عن مساءلة جذوره النظرية وسياقات تشكله التاريخي. فالمواطنة، في أصلها، مفهوم سياسي/حقوقي ارتبط بنشأة الدولة الحديثة، وتَبلوُر فكرة الانتماء القانوني والسياسي إلى جماعة وطنية. غير أن تطور أنماط الحكم، وتنامي أدوار المجالات الترابية أفرزا تصورًا جديدًا يجعل من المواطنة امتدادًا للمجال الترابي، مما أفضى إلى بروز مصطلح "المواطنة الترابية" كمفهوم مركب يجمع بين البعد القانوني للمواطنة والانتماء الترابي للفاعل.

الفقرة الأولى: تطور مفهوم المواطنة الترابية

شهد مفهوم المواطنة، عامة، تحولات جذرية في الفكر السياسي، والقانوني والاجتماعي، متأثرًا بتحولات الدولة نفسها ووظائفها، وخاصة مع صعود الديمقراطية التشاركية وتراجع النموذج المركزي في تدبير الشأن العام. فقد انتقل هذا المفهوم من كونه مجرد وضع قانوني قائم على الحقوق والواجبات ضمن إطار الدولة الوطنية، إلى كونه دينامية اجتماعية وسياسية تُمارس داخل فضاءات ترابية محددة، وتُترجم عبر آليات المشاركة والقدرة على التأثير في القرارات ذات الصلة بالشأن الترابي.

أولًا: في أفق المواطنة الفاعلة

ضمن سياقه الكلاسيكي، كان مفهوم المواطنة محصورًا في العلاقة العمودية بين الفرد والدولة، كما أسس له الفكر الليبرالي في القرن الثامن عشر، وخاصة عند "جون لوك"، "ومونتسكيو" وآخرين، حيث تُفهم المواطنة كخضوع للقانون مقابل التمتع بالحقوق. هذا التصور للمواطنة يقوم على مبدأ التعاقد بين الفرد والدولة، وهو ما يجعل المواطن كائنًا قانونيًا أكثر منه فاعلًا اجتماعيًا[1].

غير أن هذا التصور بدأ يتراجع مع تزايد الوعي بالدور الفعلي للفرد داخل مجتمعه، وبضرورة تمكينه من آليات التأثير في الشأن العام. فكما يشير "طوماس هامفري مارشال T.H. Marshall"[2] في نظريته حول تطور الحقوق المرتبطة بالمواطنة، فإن هذه الأخيرة مرت بثلاث مراحل: الحقوق المدنية، ثم الحقوق السياسية، وأخيرًا الحقوق الاجتماعية، مؤكدًا بذلك أن العلاقة بين المواطن والدولة لم تعد ثابتة، بل تزداد تعقيدًا وتوسعًا[3].

لكن، ما يميز المرحلة الراهنة هو بروز مواطنة فاعلة تقوم على التفاعل الأفقي، وعلى الممارسة الميدانية للحقوق داخل مجالات محددة، وهو ما أفرز ما يُعرف بـ "المواطنة الترابية"، حيث لم تعد هنا المواطنة مجرد صفة قانونية، بل تحولت إلى "تجربة مجالية"، تقوم على الانخراط في تدبير الفضاء العام المشترك[4].

كما يشير بعض الباحثين، إلى أن المواطنة الترابية تُعد من الآليات الجديدة لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، باعتبارها مدخلًا لتفعيل الديمقراطية الترابية، ومجالًا لتعميق الارتباط بالمجتمع المحلي وتوسيع قاعدة المشاركة[5].

ثانيًا: المواطنة الترابية كنتاج لتحول الدولة والمجال

ساهم الانتقال من الدولة المركزية إلى منطق اللامركزية في إعادة تشكيل مفهوم المواطنة، بحيث أصبح المجال الترابي عنصرا حاسما لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والمؤسسات. فالجماعات الترابية لم تعد مجرد وحدات ترابية فقط، بل صارت فضاءً للممارسة الديمقراطية، ولمساءلة الفاعل العمومي، وتحديد أولويات التنمية من القاعدة، وهو ما يظهر جليًا في السياسات العمومية التي باتت

---

[1]- نادية مصطفى: "نحو منظور حضاري للمواطنة" المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2006، ص 25.

[2]- T.H. Marshall: « Citizenship and Social Class» Cambridge University Press, 1950, p 59.

[3]- طه عبد العليم: "المواطنة: المفهوم والإشكاليات" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 39.

[4]- D. Schnapper: « La communauté des citoyens » Gallimard, 1994, p 19.

[5]- فاطمة الزهراء العلوي: "المواطنة والتنمية المحلية: قراءة في السياسات العمومية الترابية" المجلة المغربية للعلوم السياسية والقانونية، عدد 17، 2020، ص 144.

تُقيَّم من زاوية أثرها الترابي، وقدرتها على إشراك الساكنة في القرار، عبر آليات التخطيط التشاركي، والميزانية التشاركية وغيرها من الأدوات.

وقد ربط عدد من الباحثين[1] بين فعالية الديمقراطية وتوطينها المجالي، معتبرين أن الديمقراطية لا تكون فعلية إلا إذا مورست في نطاقات قريبة من المواطن، تسمح له بالتعبير، والمشاركة والرقابة، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بإدماج المواطنين في دوائر القرار الترابي، وتحويلهم من مجرد ناخبين إلى شركاء فعليين في بناء السياسات الترابية/المحلية.

ثالثًا: منطق التراب وإعادة بناء المواطنة

يتضح مما سبق، أن التراب لم يعد إطارًا محايدًا، بل أصبح فاعلًا في حد ذاته، له خصوصيته، الشيء الذي يمنح المواطنة بعدًا مجاليًا[2]، وهو ما يجعل المواطنة الترابية تعبيرًا عن هذا التفاعل بين الأفراد.

وفي السياق المغربي، فإن الانتقال نحو الجهوية المتقدمة، كما أقره دستور 2011، أفرز تصورًا جديدًا للمواطنة، يقوم على إشراك المواطن في صنع القرار الترابي[3]، وتوسيع دائرة انخراطه في التخطيط الترابي. غير أن هذا التصور ما يزال يواجه عدة عراقيل، أهمها ضعف الثقافة التشاركية، وهشاشة البنيات الوسيطة، ومحدودية التأطير المؤسساتي للمشاركة، وهو ما يعيق تبلور مواطنة ترابية حقيقية.

الفقرة الثانية: المواطنة الترابية كتجسيد لمشاركة الأفراد في الفعل العمومي الجهوي

إذا كانت المواطنة الترابية تتأسس على مقومات قانونية ومجالية، فإن عمقها يكمن أساسًا في قدرة الأفراد على الانخراط الفعلي في الشأن العمومي الجهوي، بما يعكس تحوّلهم من مجرد منتسبين للجهة، إلى فاعلين مشاركين في توجيه قراراتها ورسم سياساتها. ومن هذا المنظور، تشكل المشاركة إحدى الركائز الأساسية لترسيخ المواطنة الترابية كمعطى واقعي داخل ورش الجهوية المتقدمة.

أولاً: التحول المفاهيمي للمواطنة في ظل انزياح مركز القرار

لقد أدى تفكك نموذج الدولة المركزية إلى إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمواطن، بحيث لم يعد المركز هو الحقل الوحيد لصناعة القرار العمومي. هذا التحول نتج عن مجموعة من العوامل، منها العولمة، وتفكيك الدولة–الأمة التقليدية، وصعود الفاعلين غير الحكوميين...إلخ، مما أسفر عن ضرورة إعادة تعريف المواطنة خارج الإطار الكلاسيكي (القانوني) المرتبط بالجنسية والحقوق السياسية.

---

[1]- Yves Sintomer: « Le pouvoir au peuple: Jurys citoyens, tirage au sort et démocratie participative en France » La Découverte, 2005, p 28.

[2]– أشار "ميشيل لوسو Michel Lussault" إلى أن "التراب هو نتاج اجتماعي توافقي بين جماعة بشرية وفضاء محدد".

-يُراجع Lussault: «L'homme spatial» Seuil, 2007, p 101. M.

[3]– الفصل 136 من الدستور: "يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان في تدبير شؤونهم، والرفع من مشاركتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة"، ج ر عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص 3621.

في هذا السياق، أصبحت المواطنة تتخذ أبعادًا جديدة، يُطلق عليها أحيانًا بالمواطنة "الوظيفية"، والتي تقيس انخراط الفرد في نسق تدبير قضايا الشأن العام الترابي، ليس فقط عن طريق الاقتراع، بل أساسًا من خلال التفاعل اليومي مع هذه القضايا. فالمواطنة، ضمن هذا النطاق، لم تعد هوية قانونية فقط، بل ممارسة فاعلة ومتفاعلة داخل فضاء ترابي مطبوع بالتغير الدائم.

ثانياً: الجهة كفضاء لترسيخ أشكال جديدة من الشرعية

تشكل الجهة إطارًا وسيطًا لإعادة بناء الثقة بين الفرد والدولة، من خلال تقريب مراكز القرار وتوزيع السلطة أفقيًا. ويذهب أحد الباحثين[1] إلى اعتبار الفضاء الترابي، وخاصة الجهوي، مجالاً تتشكل فيه الشرعيات الجديدة، لأنه يسمح بتمثيل الهويات المحلية، وتكييف السياسات العمومية مع الخصوصيات الترابية، وتجاوز البيروقراطية المركزية.

من هذا المنظور، فإن المشاركة في الفعل العمومي الجهوي، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، تسهم في "صناعة المواطنة"، لأن التجربة المؤسساتية القريبة من المواطن تتيح له إمكانيات التعبير والتأثير الفعلي، بعيدًا عن النماذج التمثيلية المجردة. كما تفتح إمكانية إعادة صياغة العقد الاجتماعي داخل مستويات ترابية متعددة، حيث يصبح المواطن طرفًا لا مجرد متلقي ومستفيد.

المطلب الثاني: الجهوية المتقدمة كرافعة لتعزيز الانتماء والمشاركة

لا تقتصر الجهوية المتقدمة على إعادة هيكلة التنظيم الترابي فحسب، بل تمثل إطارًا ديناميًّا لتوسيع قاعدة الانتماء والمشاركة، من خلال إرساء آليات تُمَكِّن المواطن من التفاعل مع الفعل العمومي. ومن هذا المنطلق، تغدو الجهوية المتقدمة رافعةً لتعميق المواطنة الترابية، عبر تمكين الأفراد من المساهمة في تدبير شؤونهم المحلية وبناء مشروعهم المجتمعي في ارتباط وثيق بالمجال.

الفقرة الأولى: الجهوية المتقدمة وإعادة تعريف المجال العمومي المحلي

لقد أفرزت الجهوية المتقدمة تحولات عميقة في بنية الحقل الترابي، بما في ذلك إعادة تشكيل تصور المجال العمومي المحلي. فلم يعد هذا الأخير مجرد حيّز إداري أو جغرافي، بل أصبح مجالًا للتفاوض والتفاعل بين الدولة والمجتمع، يتأسس على قواعد جديدة للحكامة، والمشاركة والنجاعة.

أولاً: من المركزية إلى تعددية الفاعلين الترابيين

عرفت الدولة الحديثة، منذ نهاية القرن العشرين، تحولات بنيوية في طريقة تدبيرها للسلطة والإدارة، انتقلت بموجبها من مركزية متشددة إلى منطق جديد يقوم على إعادة توزيع الوظائف العمومية بين المركز والمحيط. ويعد هذا التحول، الذي اتخذ أشكالًا مختلفة في أوروبا الغربية (مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا)، استجابة لضغوط متعددة، ديمقراطية، واقتصادية وسوسيو–مجالية، وهو ما أبرز الحاجة إلى إعادة تعريف الفضاء العمومي الترابي كمجال مستقل نسبيًا عن الهيمنة المركزية.

إنّ الجهوية المتقدمة تمثل إحدى هذه الصيغ الجديدة التي أعادت تنظيم المجال العمومي الترابي، ليس فقط على مستوى الفاعلين، بل أيضًا على مستوى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فحسب بعض الباحثين، فإن إعادة هيكلة الدولة الترابية لا

[1]– J. Agnew: «Place and Politics», Routledge, 1987, p 93.

تعني فقط نقل الاختصاصات، بل تعني كذلك "إعادة تحديد من له الحق في الحديث باسم الصالح العام داخل الحيز الترابي"[1]. وبهذا المعنى، تصبح الجهة، في إطار الجهوية المتقدمة، فضاءً يعاد فيه ترتيب الفاعلين المحليين بين منتخبين، وإدارات لامركزة، وفاعلين اقتصاديين، وهيئات مدنية...، كلٌّ يسهم في صياغة السياسات المحلية.

ثانياً: المجال العمومي الترابي كفضاء للتداول والتفاوض

لقد تبلور المجال العمومي الترابي، في ظل الجهوية المتقدمة، كفضاء مفتوح لتداول الآراء، وصياغة الخيارات، وتوجيه الفعل العمومي وفق منطق تشاركي. هذا الفضاء لم يعد حكرًا على الإدارة الترابية، بل أصبح يُبنى على تفاعل مجموعة من الفاعلين المتعددين، ضمن ما يسميه Yves Sintomer ب «ديمقراطية النقاش المحلي"، التي تُحوِّل المواطنين من مجرد ناخبين إلى مشاركين فاعلين في بلورة القرار العمومي[2].

وفي هذا السياق، تصبح المجالس الجهوية أو المحلية واجهات تنظيمية لمجال عمومي متشابك، يتداخل فيه البعد التمثيلي (المجالس المنتخبة) مع البعد التشاركي (آليات الإنصات والمشاورات العمومية). وتبرز أهمية هذا الفضاء عندما تتعدد الأجندات وتتناقض المصالح، حيث تتجلى الجهوية المتقدمة كإطار حيوي للتفاوض والتوفيق بين مختلف الفاعلين.

ثالثاً: رهانات تملك المواطن للمجال العمومي الجهوي

رغم هذا التحول المفاهيمي والتنظيمي، فإن تملك المواطن لهذا المجال العمومي لا يتم تلقائيًا، بل يواجه مجموعة من الرهانات البنيوية والثقافية والمؤسساتية. فالمجال العمومي الترابي ما زال، في العديد من السياقات، محكومًا بعلاقات السلطة التقليدية، وتفاوتات في القدرة على الوصول إلى المعلومة، والقدرة على التأثير في القرار. وكما تشير الدراسات المقارنة حول الحكم المحلي، فإن أحد التحديات الأساسية في سياق الجهوية المتقدمة هو "تحقيق التوازن بين الشرعية الانتخابية والشرعية التشاركية"[3] .

من جهة أخرى، لا يمكن للمجال العمومي الجهوي أن يُعاد تعريفه بمعزل عن إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتطوير ثقافة المشاركة، وضمان شروط العدالة المجالية، وهي كلها شروط تُمكّن المواطنين من الانتقال من وضعية "الرعية" إلى وضعية "الفاعل" داخل ترابه الجهوي.

الفقرة الثانية: الفضاء الجهوي وآليات التنشئة المواطنة

يُعدّ الفضاء الجهوي مجالاً حيوياً لترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الانتماء، إذ تتقاطع داخله الأبعاد الترابية، والاجتماعية والمؤسساتية التي تسهم في تكوين الوعي المدني، ومن هذا المنطلق، يبرز دور التمثيلية الترابية (أولا) والتنشئة المجالية (ثانيا)، كآليتين أساسيتين لبناء المواطن الفاعل.

أولاً: التمثيلية الترابية كرافعة لبناء وعي المواطنة

---

[1] - Jean-Claude Thoenig: « L'action publique territoriale » Revue française de science politique, 1995, p 573.

[2] - Y. Sintomer: « Le pouvoir au peuple » La Découverte, 2007, p 95.

[3] - P. Lascoumes et P. Le Galès: « Gouverner par les instruments » Presses de Sciences Politiques, 2004, p 22.

تُعدّ التمثيلية الجهوية أحد المرتكزات الأساسية في دينامية التنشئة المواطنة، نظرًا لقدرتها على تقريب الفعل السياسي من المواطن، وتحفيزه على إدراك أهمية مشاركته في تدبير الشأن العام. فإذا كانت المواطنة، بمفهومها الحديث، تقوم على المشاركة الواعية في الحياة السياسية والاجتماعية، فإن تفعيل الجهوية المتقدمة من خلال مؤسسات منتخبة يعزز حس الانتماء والمشاركة، ويكرّس نوعًا من التربية السياسية.

يرى Pierre Rosanvallon أن الفعل الديمقراطي لا يتحقق فقط من خلال التصويت، بل عبر ما يسميه "التربية على الديمقراطية اليومية"[1]، والتي تمر أساسًا من القنوات المحلية. في هذا الإطار، تصبح المجالس الجهوية مدارس فعلية لممارسة المواطنة، من خلال تقوية العلاقة بين المواطن والمؤسسة، وترسيخ قيم الرقابة، والمساءلة والتمثيل المجالي.

كما أن تواجد المنتخبين الجهويين ضمن المحيط الاجتماعي المباشر للمواطن، يجعل من العلاقة التمثيلية أداة لإعادة إنتاج الثقة في السياسة، التي تراجعت في الكثير من السياقات الوطنية بفعل العزوف والانفصال عن الشأن العام.

ثانياً: التنشئة المجالية ودور المؤسسات الجهوية في تشكيل الهوية

إلى جانب التمثيلية، تلعب المؤسسات الجهوية أدوارًا محورية في إنتاج وتوجيه مضامين التنشئة المواطنة، من خلال سياساتها العمومية، لا سيما في مجالات التعليم، والثقافة، والتواصل المؤسساتي. ففي الدول التي تعتمد نظامًا جهويًا متقدمًا، تتوفر الجهات على اختصاصات فعلية في إعداد وتنفيذ البرامج التربوية والتكوينية، بما يراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجال الجهوي.

وتقوم هذه البرامج على دمج البُعد الترابي في بناء الهوية، حيث يتم التوفيق بين الانتماء الوطني والانتماء الترابي، دون الوقوع في الانغلاق أو التقوقع الهوياتي. فحسب بعض الباحثين[2]، لا تنفصل المواطنة الحديثة عن إدراك الذات داخل فضاء عمومي معين، وتتجلى فعاليتها بقدرة الفاعلين المؤسساتيين على ترسيخ "الإحساس بالمسؤولية العمومية" لدى الأفراد.

في هذا السياق، يمكن للجهات أن تطور آليات خلاقة لتعليم المواطنة عبر برامج تشاركية في المدارس والجامعات، وعبر دعم وسائل الإعلام المحلية والجهوية، وتشجيع ثقافة التطوع والمبادرة المجتمعية.

ثالثاً: التشاركية والعدالة المجالية كدعائم لتربية سياسية مسؤولة

من المقاربات الأساسية التي باتت تلازم مشروع الجهوية المتقدمة، ربط المشاركة السياسية بالعدالة المجالية، بوصفها مدخلًا لترسيخ المواطنة الفعلية. فإذا كانت المشاركة شكلًا من أشكال التعبير عن المواطنة، فإن العدالة في توزيع الموارد والخدمات شرط أساسي لبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

هنا، لا تقتصر التنشئة المواطنة على البُعد النظري أو الرمزي، بل تتجسد عبر التجربة اليومية للعدالة والكرامة المجالية. وهذا ما يُعرف في أدبيات الديمقراطية التشاركية بـ "المواطنة المجسدة "، التي يرى فيها أحد الباحثين[3] ضرورة الجمع بين آليات الإنصاف الاجتماعي ومسارات التمكين المدني .

[1] - P. Rosanvallon: « La contre-démocratie » Seuil, 2006, p 54.

[2] - Philippe Breton: « L'espace public » La Découverte, 2011, p 62.

[3] - Archon Fung: « Empowered Participation» Princeton, UP, 2004, p 77.

وعليه، فإن الجهات التي تتبنى برامج تنموية تشاركية، وتوفر آليات للتتبع والمساءلة، وتحرص على إشراك المواطنين في بلورة أولوياتها، تساهم بشكل مباشر في تنمية ثقافة سياسية جديدة تقوم على الثقة، والاعتراف والانتماء.

المبحث الثاني: الجهوية المتقدمة وتفعيل المواطنة الترابية: تداعيات الممارسة والتحديات

لم يكن تنزيل الجهوية المتقدمة بالمغرب مجرد إعادة هيكلة إدارية أو تقنيّة لمستويات التنظيم الترابي، بل شكل في جوهره تحولا نوعيًا في تمثل الدولة لعلاقة المواطن بالمجال وبمراكز اتخاذ القرار. وقد حمل هذا التصور الجديد رهانات تتعلق بتوسيع فضاءات المشاركة، وتعزيز قيم الانتماء الترابي، وتكريس مبادئ المواطنة الفاعلة القائمة على المشاركة، والعدالة المجالية والشفافية.

ففي ظل ما رسخه دستور 2011 من مبادئ دستورية جوهرية، أصبحت الجهة مطالبة بأداء أدوار جديدة تتجاوز الوظائف التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نحو بناء تعاقد جديد بين الدولة والمواطن داخل الفضاء الجهوي. وهذا ما يجعل من تفعيل المواطنة الترابية، ليس مجرد هدف إجرائي، بل مسارًا مركبًا يستدعي إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات الجهوية، وتجاوز المعيقات البنيوية والثقافية والمؤسساتية التي ظلت تعيق التمكين الحقيقي للفاعل المواطن.

إلا أن قراءتنا في الممارسة الفعلية تُبرز وجود فجوة قائمة بين الإطار المفاهيمي والمقتضيات التشريعية من جهة، والتفعيل العملي لهذه المبادئ من جهة أخرى، مما يطرح تساؤلات عميقة حول حدود الالتقائية بين الخطاب والممارسة.

وبناء على ذلك، نسعى، من خلال هذا المبحث، إلى تفكيك إشكالية المواطنة الترابية داخل ورش الجهوية المتقدمة، من خلال مطلبين رئيسيين، أولهما نخصصه لتحليل كيفية إدماج المواطن في بلورة السياسات الجهوية ومدى تكريس الحقوق الترابية كأحد أسس المواطنة الجديدة، وثانيهما نعالج بواسطته التحديات البنيوية والمؤسساتية التي تعرقل هذا التفعيل.

المطلب الأول: إدماج المواطنة الترابية في السياسات الجهوية

يُعدّ تفعيل المواطنة الترابية في السياسات الجهوية أحد المداخل الأساسية لترسيخ الجهوية المتقدمة، باعتبارها مشروعًا ترابيا يسعى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والمؤسسات الترابية على أساس من المشاركة والفاعلية. فالمواطنة، في بعدها الترابي، لا تقتصر على مركزية الحقوق الفردية فحسب، بل تشمل أيضًا اندماج الأفراد في النسق المجالي كمساهمين في تحديد أولويات التنمية وتقييم اختياراتها، وذلك ضمن إطار مؤسساتي يكرّس الديمقراطية التشاركية ويضمن الإنصاف المجالي.

وتُعتبر آليتا المشاركة في إعداد البرامج الجهوية للتنمية (الفقرة الأولى)، والحق في المعلومة وتكافؤ الفرص داخل الفضاء الترابي (الفقرة الثانية)، من أبرز مداخل تفعيل هذه المواطنة الجديدة، التي تتجاوز المفهوم التقليدي القائم على التمثيلية، نحو نموذج تفاعلي يُشرك الساكنة في صياغة القرار العمومي الجهوي.

الفقرة الأولى: مشاركة المواطن في إعداد البرامج الجهوية للتنمية

تُعدّ مشاركة المواطن في إعداد البرامج الجهوية للتنمية من أبرز المظاهر الدالة على ترسيخ النهج التشاركي في تدبير الشأن العام الترابي، باعتبارها آلية تعزز ديمقراطية القرب وتُسهم في تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة. وقد أولى المشرّع المغربي أهمية خاصة لهذا المبدأ من خلال التأطير الدستوري والقانوني للمشاركة المواطِنة، بما يضمن إدماج الفاعلين الترابيين في مختلف مراحل إعداد، وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية الجهوية. وانطلاقًا من ذلك، تتأسس هذه الفقرة على محورين رئيسيين: يتناول الأول الإطار المفاهيمي والدستوري للمشاركة، بينما يخصص الثاني لبحث آليات المشاركة في إعداد برامج التنمية الجهوية.

أولاً: الإطار المفاهيمي والدستوري للمشاركة

تشكل مشاركة المواطن في إعداد السياسات العمومية أحد المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها المواطنة الحديثة، خاصة بعد تحوّل الديمقراطية من نمطها التمثيلي الصرف إلى نماذج تشاركية أكثر انفتاحًا على تدخل المواطن في صناعة القرار العمومي، حيث يكرّس هذا التوجه تطور فكرة "الديمقراطية التشاركية(démocratie participative) "، التي اعتُبرت منذ عقود محورًا لإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والساكنة، من خلال نقل جزء من القرار العمومي إلى المواطن نفسه، بما يعزز الشعور بالانتماء والتمكين السياسي.

وقد أقر دستور 2011 بأهمية هذه المشاركة، خصوصًا في فصله 136 الذي يعتبر أن التنظيم الجهوي يرتكز على "... مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية المندمجة والمستدامة"[1]. كما نص الفصل 139 من نفس الدستور على "وضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج للتنمية وتتبعها..."[2].

من هنا، أصبحت المشاركة في إعداد برامج التنمية الجهوية فعلًا مؤطرًا قانونيًا ومؤسساتيًا، لا مجرد تطلع نظري، مما يعكس إرادة المشرع في نقل المركز القانوني للمواطن من مجرد ناخب إلى مساهم فعلي في بلورة التوجهات الترابية الكبرى.

ثانياً: آليات المشاركة في إعداد برامج التنمية الجهوية

إذا كان النص الدستوري قد أقر مبدأ المشاركة، فإن ترجمتها ضمن السياسات الجهوية تتطلب تفعيل آليات إجرائية ومؤسساتية تجعل المواطن جزءًا من مسار إعداد وتنفيذ البرامج التنموية. وتتمثل أبرز هذه الآليات في:

- الهيئات الاستشارية مع المجتمع المدني، والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين، والتي ينص عليها القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، خاصة في المادة 117[3]، بحيث تلزم المجالس الجهوية بإحداث ثلاث هيئات استشارية، واحدة "بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع"، والثانية "تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب"، ثم الثالثة "بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذلت الطابع الاقتصادي"؛
- المقاربة التشاركية في إعداد برنامج التنمية الجهوية(PRD) ، إذ يتطلب هذا البرنامج وفق الفقرة الثانية من المادة 83 من القانون التنظيمي للجهات اعتمادَ "منهج تشاركي"، مما يستدعي إشراك الفاعلين المحليين والمواطنين في تشخيص الحاجيات وتحديد الأولويات؛

[1]- دستور 2011 القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، ج ر عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص 3622.

[2]- نفس المرجع، ص 3623.

[3]- القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 83-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، ج ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص 6604.

- ورشات الإنصات المجالي والملتقيات الجهوية، وهي آليات عملية تلجأ إليها بعض الجهات، بشكل متفاوت، من أجل جمع المقترحات من الفاعلين المحليين، والمجتمع المدني، والساكنة، قبل بلورة المشاريع التنموية؛
- المساهمة عبر العرائض والملتمسات، المنصوص عليها كذلك في القانون التنظيمي[1] (المادة 118)، والتي تمكن المواطن من اقتراح إدراج قضايا معينة ضمن جدول أعمال المجلس الجهوي، حيث يشكل ذلك آلية مؤسسية غير مباشرة للتأثير على إعداد برامج التنمية.

ثالثاً: التحديات المرتبطة بتفعيل هذه المشاركة

رغم ما تتيحه النصوص القانونية من إمكانيات لتعزيز مشاركة المواطن في إعداد السياسات الجهوية، فإن تفعيل هذه المشاركة على أرض الواقع يواجه عدة تحديات معقدة، ترتبط ببنية الفعل الجهوي، وتراكمات الثقافة السياسية، وكذا محدودية الأدوات المؤسساتية والعملية الكفيلة بضمان مشاركة فعالة وذات أثر ملموس.

1- التحديات البنيوية والمؤسساتية

تشكل الإكراهات البنيوية أولى العقبات أمام تفعيل المشاركة المواطنة في هندسة برامج التنمية الجهوية. فرغم أن القانون التنظيمي رقم 111.14 الخاص بالجهات خصص مجموعة من المقتضيات للمشاركة، كما أشرنا أعلاه، إلا أن الطابع المعياري العام الذي ميز هذه النصوص جعل إمكانية تنزيلها رهينة بإرادة المجالس ومحدودية الوسائل، أكثر منها التزامًا قانونيًا مضبوطًا.

فالمشرع، وإن أشار إلى ضرورة إحداث الهيئات الاستشارية لدى مجلس الجهة، فإنه لم يمنحها أدوارًا تقريرية أو قدرة على التأثير الفعلي في صياغة السياسات التنموية، مما يجعلها في كثير من الأحيان مجرد واجهات شكلية.

إضافة إلى ذلك، تعاني معظم الجهات من ضعف قدراتها في مجال التخطيط، فأغلب المجالس الجهوية تفتقر إلى بنيات إدارية وهياكل متخصصة لتأطير عمليات التشاور العمومي. هذا الضعف البنيوي يجعل من المشاركة المواطنة أفقًا صعب التحقيق، خاصة في ظل وجود عمليات تقنية معقدة ترتبط بإعداد برامج التنمية، مما يفرض ضرورة وجود كفاءات متخصصة ومواكبة منهجية.

كما أن مسألة مأسسة المشاركة لا تقتصر على إصدار نصوص قانونية، بل تتطلب تطوير نظام معلومات ترابي، وتكريس الشفافية في المعطيات، وتوفير منصات دائمة للتواصل مع الفاعلين المحليين، وهي شروط لا تزال غائبة أو جزئية في التجربة المغربية.

2- المعيقات السوسيوثقافية والتمثيلية

على المستوى السوسيولوجي، تواجه المشاركة المواطنة في إعداد البرامج الجهوية للتنمية تحديات عميقة ناتجة عن البنية الثقافية والسياسية السائدة، وعن محدودية الرأسمال الاجتماعي والديمقراطي لدى المواطنين. فرغم النصوص الدستورية والقانونية التي تحفز على الانخراط في الشأن العام، فإن تمثل المواطن لدوره لا يزال متأثرًا بعقود من التسيير التمثيلي الأحادي، وهو ما ينعكس على منسوب المشاركة الفعلية في جلسات التشاور، مما يؤدي إلى ضعف وعزوف عام عن الانخراط في الديناميات الجمعوية المؤثرة، خاصة في المناطق القروية والهامشية، حيث تظل المشاركة محدودة. فهشاشة الخدمات العمومية وتدني الثقة في المؤسسات ينتج عنه نوع من اللامبالاة أو حتى التوجس من المبادرات الرسمية، مما يجعل من المشاركة عملية نخبوية أكثر منها شاملة.

[1]- نفس المرجع.

أما على مستوى المجتمع المدني، فإن واقع التجزؤ وغياب التأطير الديمقراطي الداخلي للهيئات الجمعوية يُفرز مشهدًا يغلب عليه الطابع الانتقائي والمصلحي، حيث تبرز جمعيات تبحث عن التمويل أكثر من سعيها لتأطير المواطنين، حيث عدد كبير من الجمعيات المشاركة في التشاور الجهوي لا تمثل قاعدة اجتماعية واسعة، ولا تمتلك أدوات تحليل السياسات الترابية، يُضاف إلى ذلك غياب ثقافة التقييم والتتبع، حيث تظل مشاركة المواطنين موسمية ومقتصرة على المرحلة الأولى من الإعداد، دون إشراك فعلي في المراقبة أو التقييم المرحلي أو البعدي للبرامج الجهوية، ما يضعف دورهم الرقابي والاقتراحي على حد سواء.

ولتجاوز هذه التحديات يتطلب الأمر مراجعة شاملة للبنية القانونية والمؤسساتية لمأسسة المشاركة، عبر التنصيص على إلزامية مراحل المشاركة ونشر نتائجها، وتطوير الأدوات الرقمية والمنصات المفتوحة، وتوسيع برامج التكوين للمواطِنين. كما تقتضي هذه المراجعة إعادة بناء العلاقة بين الجهة والمجتمع المدني وفق منطق التعاقد الديمقراطي، القائم على المسؤولية المشتركة والثقة المتبادلة، وهي مهمة مركبة تتطلب إرادة سياسية، وقدرة مؤسساتية، ونضجًا مدنيًا متناميًا.

الفقرة الثانية: الحق في المعلومة وتكافؤ الفرص داخل الفضاء الترابي

تعدّ مسألة الحق في المعلومة وتكافؤ الفرص من الدعائم الأساسية لترسيخ المواطنة الترابية داخل الفضاء الترابي الجهوي، إذ لا يمكن تصور مشاركة فعالة للمواطنين في تدبير الشأن العام دون تمكينهم من الولوج إلى المعلومات العمومية، وضمان شروط العدالة والإنصاف في توزيع الفرص داخل المجال الترابي، بما يعزز الثقة في المؤسسات ويكرس المساواة في الحظوظ والتمثيلية.

أولاً: الحق في المعلومة كمدخل للمواطنة الترابية

يُعتبر الحق في المعلومة من المرتكزات الجوهرية التي يقوم عليها بناء المواطنة الترابية في إطار الجهوية المتقدمة. فلا يمكن تصور مواطن فاعل ومشارك في الشأن العام الجهوي دون تمكينه من المعلومة الكافية حول القرارات والسياسات التي تهم مجاله الترابي. فالمعلومة ليست فقط وسيلة للإخبار، بل تُعدّ أساساً للتعبئة، والمساءلة، وتوجيه القرار العمومي على المستوى الترابي.

1- الحق في المعلومة كشرط للمشاركة المواطنة

إن تمكين المواطن من المعلومة يعزز قدرته على المشاركة الواعية، حيث لا يمكنه اتخاذ مواقف نقدية أو اقتراحية أو رقابية تجاه تدبير الشأن الجهوي إذا كان محروماً من تملك المعطيات الأساسية حول البرامج التنموية وأولويات الاستثمار الجهوي. فبدون هذا الشرط يتحول المواطن إلى كائن هامشي خارج آليات القرار.

من جهة أخرى، فإن الفصل 27 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 كرس بشكل صريح هذا الحق، إذ نص على أن "للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام"[1]، مما يجعل من هذا الحق ركيزة دستورية للمساءلة والمشاركة الديمقراطية على المستوى الترابي.

2- الإطار التشريعي للحق في المعلومة وأثره على المواطنة الترابية

يمثل القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[2]، نقطة تحول في توطيد الديمقراطية الترابية، لأنه يلزم الجماعات الترابية بتمكين المواطنين من البيانات المرتبطة بالتخطيط الترابي، والتقارير المالية، وصفقات التجهيز، غير أن تطبيق

[1]- دستور 2011، م س، ص 3603.

[2]- القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 15-18-1 الصادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)، ج ر عدد 6655، بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص 1438.

هذا القانون ظل محدودًا بسبب ضعف الإلمام به من قبل المواطنين وغياب دينامية مؤسساتية حقيقية لدى الفاعلين الترابيين لتفعيله.

وبالرغم من أن العديد من الجهات أطلقت بوابات إلكترونية رسمية في هذا الشأن، فإن مضامينها ظلت في كثير من الأحيان تقنية، وغير ميسّرة، وتفتقر إلى عنصر المقروئية التي تسمح لعموم السكان باستيعابها وتوظيفها في التفاعل والمساءلة.

3- معضلة التفاوت في الوصول إلى المعلومة داخل الفضاء الترابي

يمثل التفاوت الرقمي واللغوي، وغياب العدالة المجالية في توزيع المعرفة، عقبات حقيقية أمام تفعيل هذا الحق. فبعض الفئات، خاصة في المناطق النائية أو المهمشة، لا تتوفر على شروط الولوج إلى المعلومة، لا عبر الوسائط الرقمية ولا من خلال اللقاءات المؤسساتية، كما أن ضعف التنسيق بين الجماعات الترابية ومصالح الدولة يقلل من جودة ونوعية المعلومات المتاحة، مما ينعكس سلبًا على وعي المواطن بحقه في النفاذ إلى هذه المعطيات واستثماره لها في الدفاع عن مصالحه داخل الفضاء الترابي.

بل إن بعض الجماعات، لا تستجيب لطلبات الحصول على المعلومة في الآجال القانونية، وهو ما يُضعف الثقة المؤسساتية ويُعيق تبلور مواطنة نشطة قائمة على التفاعل الشفاف والمسؤول مع السلطات الترابية.

ثانيًا: تكافؤ الفرص كشرط لترسيخ المواطنة الترابية

لا يمكن الحديث عن مواطنة ترابية حقيقية دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد والمجالات داخل التراب الوطني. فالمواطنة، في أبعادها الحديثة، لم تعد تقتصر على مجرد حمل صفة قانونية، بل أصبحت ترتبط فعليًا بإمكانية التمتع بحقوق متساوية وولوج عادل للموارد والخدمات والفرص، خاصة على المستوى الترابي. ومن هذا المنطلق، يغدو تكافؤ الفرص أحد المحددات المركزية لتحقيق عدالة مجالية تُخرج المواطنة من بعدها النظري إلى حيز الممارسة الملموسة.

1- المواطنة الترابية بين الإنصاف المجالي والتمييز الترابي

تُظهر معطيات التنمية بالمغرب وجود تفاوتات صارخة بين الجهات والجماعات في مؤشرات الولوج إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم، والصحة، والبنيات التحتية...، ما يؤدي إلى إنتاج مواطنين بدرجات متفاوتة من الحقوق والفرص، مما يولد شعوراً بالحيف المجالي، ويضعف انتماء الأفراد لمجالاتهم الترابية.

في هذا السياق، يبرز أن غياب تكافؤ الفرص يُحوّل الجماعة الترابية من إطار ديمقراطي يفترض أن يضمن المشاركة والتنمية، إلى فضاء للإقصاء والتفاوت، حيث تُنتج التراتبيات المجالية تمييزًا غير مباشر في ممارسة المواطنة. كما أن غياب التوزيع العادل للاستثمار العمومي يؤدي إلى مأسسة التفاوت داخل الوحدات الترابية، وهو ما يفضي إلى زعزعة أُسس التماسك الاجتماعي والمواطنة المتوازنة.

2- دور الجهة في تعزيز الإنصاف وتوسيع أفق الفرص

كرّس دستور 2011 مبدأ الإنصاف المجالي من خلال ترسيخ الجهوية المتقدمة، وجعل من الجهة الفاعل المحوري في التخطيط التنموي المندمج، بما يمكنها من معالجة التفاوتات الترابية وتعزيز الإدماج المجالي. وتؤكد المادة 81 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات أن هذه الأخيرة "تقوم بإعداد وتتبع تنفيذ برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب"[1]، مما يعكس ضمنيا الأخذ بعين الاعتبار "التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية"، وهذا يعني أن الجهة ليست فقط أداة للإدارة الترابية، بل فاعل تنموي يملك صلاحيات لتحقيق الإنصاف وإعادة توزيع الفرص. كما أن الجهوية ليست مجرد إعادة رسم للحدود

[1]- القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، م س، ص 6598.

الإدارية، بل هي محاولة لإعادة توزيع السلطة، والموارد والفرص بشكل عادل، وهو ما يجعل من مبدأ تكافؤ الفرص أساسًا لتوطيد الشعور بالمواطنة والانتماء.

إلا أن واقع الممارسة يكشف استمرار اختلالات بنيوية، ترتبط بضعف القدرات التدبيرية للجهات، وتداخل الاختصاصات مع الدولة المركزية، وغياب آليات ناجعة لتوجيه الاستثمار العمومي نحو المجالات المهمشة.

يُعد إذن كل من الحق في المعلومة وتكافؤ الفرص ركيزتين متكاملتين لتأسيس مواطنة ترابية فعلية، تتجاوز البعد الشكلي للانتماء الترابي نحو ممارسة حقيقية للحقوق والمشاركة في تدبير الشأن الترابي. فالحق في المعلومة يمكّن المواطن من الولوج إلى المعرفة العمومية حول السياسات العمومية والبرامج التنموية، مما يسمح له بالمشاركة الواعية، والمساءلة المستندة إلى المعطيات لا الانطباعات، وهو ما يرسخ منطق الشفافية كمكون بنيوي في العقد الترابي بين المواطن والجماعة.

غير أن هذا الحق لا يمكن أن يُترجم إلى مواطنة فاعلة في غياب منظومة تتسم بتكافؤ الفرص، سواء في الولوج إلى المعلومة نفسها أو في الاستفادة من الموارد والخدمات العمومية. فالفجوة المجالية في توزيع الفرص تُفرغ المشاركة الترابية من مضمونها، وتحوّل المعلومة إلى امتياز بدل أن تكون حقًا، مما يعيد إنتاج التفاوتات ويضعف منسوب الثقة بين المواطن والجماعة الترابية.

إن بناء مواطنة ترابية ديمقراطية، وفق منطق الجهوية المتقدمة كما أقرها دستور 2011 وكرسها القانون التنظيمي الخاص بالجهات (14-111)، يقتضي الربط العضوي بين الشفافية المعلوماتية والعدالة المجالية، عبر سياسات عمومية ترابية تُعزز قدرات الفاعلين المحليين على التدبير التشاركي، الشيء الذي يجعل المواطنة الترابية ليس فقط انتماءً جغرافيًا، بل ممارسة واعية ومسؤولة داخل مجال منتج للفرص وشفاف في قراراته.

المطلب الثاني: حدود تكريس المواطنة الترابية في ظل اختلالات الحكامة الجهوية

على الرغم من التقدم التشريعي والمؤسساتي الذي شهدته الجهوية المتقدمة بالمغرب، تظل عملية تكريس المواطنة الترابية تعاني من جملة من العراقيل التي تعود بالأساس إلى اختلالات في الحكامة الجهوية. فالمجالس الجهوية، رغم دورها المركزي في تدبير الشأن العام المحلي، تواجه تحديات تمثيلية ومؤسساتية تؤثر على قدرتها على التعبير الحقيقي عن إرادة المواطن وترسيخ ممارسته الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك، يشكل وجود النخب الجهوية وأدوارها المتعددة معضلة حقيقية تطرح سؤال الفعالية والارتباط بالمجال الترابي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مدى قدرة هذه النخب على تعزيز المواطنة الفعلية وتحقيق التنمية المتوازنة.

في هذا المطلب، سنحاول دراسة هذه الحدود من خلال تحليل اختلالات التمثيلية والمأسسة داخل المجالس الجهوية (الفقرة الأولى)، ثم استعراض أدوار النخب الجهوية والتحديات التي تواجهها في ممارسة تأثيرها على الصعيد الترابي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: اختلال التمثيلية والمأسسة

تُعتبر المجالس الجهوية حجر الزاوية في نظام الجهوية المتقدمة، فهي المؤسسة المنتخبة التي تحمل مسؤولية تدبير الشأن الترابي داخل كل جهة، غير أنها لا زالت تواجه تحديات كبيرة في مجال التمثيلية والمأسسة، تؤثر على قدرتها في تجسيد إرادة المواطنين وتحقيق مشاركة ديمقراطية حقيقية.

1- إشكالية التمثيلية

تُعتبر التمثيلية من أبرز الركائز التي تقوم عليها المجالس الجهوية ضمن منظومة الجهوية المتقدمة، إذ من خلالها يعبر المواطن عن إرادته السياسية ويشارك في تدبير شؤونه المحلية. غير أن واقع التمثيل تشوبُه عدة اختلالات، ذات أبعاد سياسية، واجتماعية وثقافية، تجعل هذه المجالس تواجه أزمة تهدد شرعيتها ودورها في تعزيز المواطنة الترابية.

أ- ضعف المشاركة الانتخابية وتأثيرها على شرعية المجالس

من المعلوم أن نسبة المشاركة في الانتخابات الجهوية بالمغرب تبقى ضعيفة، كما هو شان الانتخابات التشريعية أو المحلية، وهو مؤشر يعكس تراجع اهتمام المواطنين أو فقدانهم الثقة في الفاعلين الجهويين. فمثلاً، في انتخابات 2021، بلغت نسبة المشاركة الوطنية في انتخابات الجهات حوالي 45%، بينما تباينت هذه النسبة بين جهات مختلفة، وكانت أدنى في المناطق النائية وذات الطبيعة القروية، مما ينعكس على شرعية المجالس، كون تمثيلها لا يستند إلى إجماع شعبي واسع، مما يجعلها عرضة للنقد بخصوص مدى تمثيلها الحقيقي للإرادة الشعبية. فالشرعية القائمة على مشاركة منخفضة لا تفي بمتطلبات الديمقراطية التشاركية، وتنتج فجوة بين المواطن وممثليه.

ب- الهيمنة الحزبية وأثرها على التنوع التمثيلي

تميل تركيبة المجالس الجهوية إلى الانحياز لصالح الأحزاب السياسية الكبرى، مما يضعف تمثيل الفئات الاجتماعية المتنوعة. فالهيمنة الحزبية تقضي على فرص وصول ممثلي الجماعات المهمشة، مثل الشباب، والنساء والفئات القروية، إلى مراكز القرار الجهوي. هذا الواقع يحرم المجالس من التنوع اللازم الذي يعكس تركيب المجتمع الجهوي بكافة مكوناته، ويحد من قدرة هذه المجالس على التعبير عن كل الفئات.

كما أن غياب آليات دعم التمثيل النسائي والشبابي داخل اللوائح الانتخابية للمجالس الجهوية يساهم بدوره في استمرار هيمنة النخب التقليدية، ويجعل المجالس منغلقة على نفسها وبعيدة عن واقع الفئات الأكثر ضعفًا.

ج- النخبوية السياسية وانعكاسها على التواصل مع المواطنين

يرتبط ضعف التمثيلية بظاهرة النخبوية السياسية، حيث يتركز القرار بيد قلة من النخب التي تمتلك شبكات نفوذ داخل الأحزاب والمجالس الجهوية، دون أن تتمتع بصلات حقيقية مع القاعدة الشعبية أو المجتمعية. هذا الانفصال بين النخب والمواطنين يضعف آليات التواصل والتمثيل ويزيد من الإحساس بالعزوف السياسي، ويحول المجالس إلى هياكل شكلية تفتقد إلى الفاعلية الديمقراطية.

كما أن تراكم هذه النخب السياسية القديمة، وعدم وجود آليات تجديد فعالة، يؤثران سلبًا على قدرة المجالس الجهوية على تعبئة المواطنين وبناء ثقة متبادلة.

د- غياب المشاركة المجتمعية الواسعة على جودة التمثيل

لا يقتصر ضعف التمثيلية على العملية الانتخابية فقط، بل يتعداها إلى غياب مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات الجهوية. فالمجالس التي لا تنفتح على مشاركة هذه الفئات تفقد فرصة إغناء رؤاها التنموية بقربها من مشكلات واحتياجات الساكنة، وتصبح عرضة لتكريس رؤى ضيقة أو منغلقة، مما ينعكس سلبًا على شرعيتها ومصداقيتها. فإشراك المجتمع المدني بشكل فعال يُعزز من التنوع التمثيلي ويقلل من الهيمنة الحزبية، كما يسهم في تكريس ثقافة المواطنة الشاملة.

الفقرة الثانية: النخب الجهوية وسؤال الفعالية والارتباط المجالي

تشكل النخب الجهوية أحد المفاتيح الجوهرية في تفعيل الجهوية المتقدمة، إذ ترتبط فعالية السياسات الجهوية وجودتها بمدى قدرة هذه النخب على تأطير المشاركة، وترجمة الحاجيات الترابية إلى استراتيجيات تنموية ملموسة. غير أن الواقع يكشف عن عدد من الإشكالات المرتبطة بكفاءة هذه النخب، ودرجة ارتباطها الفعلي بالمجال الذي تمثله، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء المجالس الجهوية، ويطرح تساؤلات عميقة حول جدوى التمثيلية الجهوية في بعدها التنموي والمؤسساتي.

أولاً: إشكالية الفعالية الترابية للنخب الجهوية

تشكل فعالية النخب الجهوية حجر الزاوية في تنزيل الجهوية المتقدمة، باعتبارها فاعلًا محوريًا في بلورة الرؤية التنموية للجهة، وتأمين وساطة مؤسساتية بين الدولة والمجتمع. غير أن واقع الممارسة يبين وجود فوارق واضحة بين التمثيلية السياسية للنخب، والقدرة الحقيقية على الفعل التنموي الملموس.

فالعديد من المجالس الجهوية تُسير من طرف نخب تقليدية مرتبطة بعلاقات زبونية أو قبلية، تفتقد في أحيان كثيرة إلى الرؤية الاستراتيجية والمهارات التقنية اللازمة لتدبير شؤون الجهة بشكل فعال، مما يؤدي ذلك إلى ضعف في إنتاج السياسات الترابية الملائمة.

كما أن غياب التكوين المستمر وغياب مؤسسات التأطير السياسي للمنتخبين يحدّ من قدرتهم على التفاعل مع رهانات التنمية الترابية، فعدد كبير من المنتخبين الجهويين لا يمتلكون خلفية معرفية حول اختصاصات الجهة أو آليات التخطيط الترابي.

ثانياً: ضعف الارتباط بالمجال الجهوي

لا تكفي فعالية النخب في بعدها التقني أو المؤسسي، بل تستلزم أيضًا بعدًا رمزيًا وثقافيًا يتمثل في مدى الارتباط المجالي للنخب، أي مدى تفاعلها مع الديناميات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية التي تميز الجهة، إذ يلاحظ أن جزءًا من النخب الجهوية يتم استقدامه من خارج الفضاء الجهوي، إما بسبب الانتماء الحزبي أو التوافقات السياسية، مما يؤدي إلى فجوة في تمثل القضايا المحلية، وضعف التواصل مع المواطن، حيث نجد رؤساء جهات أو منتخبين لم يسبق لهم التفاعل الميداني مع المجال الذي يمثلونه، مما يعمّق الإحساس بالتهميش والتمثيل الصوري لدى الساكنة. فضعف تجذر هذه النخب في التربة الاجتماعية للجهة يعمق من هشاشة الشرعية التمثيلية، ويحوّل هذه الأخيرة إلى عملية شكلية غير قادرة على بناء ثقة المواطنين.

كما أن العديد من هذه النخب تبقى متمركزة في العواصم الجهوية دون التوجه نحو المجالات الترابية، ما يفرغ مفهوم المواطنة الترابية من محتواه التشاركي.

ثالثاً: نحو بناء نخب ترابية بديلة: رهان التكوين والمواكبة المؤسساتية

في ضوء التحديات المشار إليها، أضحى من الضروري التفكير في آليات بديلة لفرز نخب ترابية جديدة، قادرة على تجاوز الطابع الموسمي للتمثيلية السياسية، في أفق القيام بأدوار فاعلة في التنمية الترابية، حيث يتطلب هذا الرهان مقاربة مزدوجة، فمن جهة أولى، يتعين على الأحزاب السياسية إحداث قطيعة مع منطق الولاءات المحلية أو الأعيان، وتبني آليات شفافة في انتقاء مرشحيها على أساس الكفاءة والمشروع المجتمعي الترابي، ومن جهة ثانية، ينبغي على الدولة أن تلعب دورًا فاعلًا في تكوين وتأهيل المنتخبين الجهويين، ليس فقط في الجانب الإداري، بل أيضًا في بناء الحس الترابي والمقاربة التشاركية.

يتضح إذن، ومن خلال ما سبق، أن النخب الجهوية تُعد فاعلًا رئيسيًا في تحقيق المواطنة الترابية، غير أن ضعف فعالية هذه النخب، وغياب ارتباطها بالمجال، يحول دون إرساء حكامة جهوية ناجعة، وهو ما يفرض مراجعة عميقة لبنية إنتاج النخب الترابية وآليات مواكبتها، كمدخل لتقوية العلاقة بين المواطن والمجال في إطار الجهوية المتقدمة.

خاتمة

إن تفعيل الجهوية المتقدمة، كخيار دستوري واستراتيجي، لا ينفصل عن بناء مواطنة ترابية فعالة، قوامها المشاركة، والشفافية، وتكافؤ الفرص، ونجاعة الأداء المؤسساتي. فإذا كانت النصوص القانونية، لاسيما القانون التنظيمي 111.14، قد أرست أرضية متقدمة للانتقال نحو جهوية قائمة على التشاركية والتنمية المندمجة، فإن الممارسة العملية تكشف عن فجوة بين الطموح والواقع.

لقد أظهرت المقتضيات المتعلقة بإشراك المواطن في إعداد البرامج الجهوية، وضمان الحق في الولوج إلى المعلومة، نوايا مؤسساتية حقيقية لإعادة هندسة العلاقة بين المواطن والجهة، غير أن العوائق المرتبطة بضعف المؤسسات، والنخب، واختلالات الحكامة، ما تزال تعرقل ترسيخ مواطنة ترابية فاعلة. ويبرز هنا، بشكل خاص، قصور السياسات العمومية المواكبة، وغياب رؤية استراتيجية تؤطر عملية التحول من التدبير المركزي إلى التمكين الترابي.

وعليه، فإن تجاوز هذه التحديات يقتضي إعادة التفكير في المنظومة التمثيلية على المستوى الجهوي، وتأهيل الكفاءات المنتخبة، وتبني مدخل السياسات العمومية الترابية المستندة إلى المعطى المجالي والسوسيولوجي، حتى تصبح الجهوية المتقدمة رافعة حقيقية لمواطنة شاملة ومندمجة، تعيد الاعتبار للفضاء الترابي كمجال للفعل الديمقراطي والتنمية المستدامة.